TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/23
1 June 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٩-٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

## هل تصبح التجارة الالكترونية محركا للنمو العالمي؟ التجارة الالكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية

***مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد***

**ملخص تنفيذي**

هذه الورقة، المستندة إلى عدد كبير من العناصر التحليلية التي سيجري بحثها بإفاضة في وثائق المعلومات الأساسية الخاصة بحلقات العمل الإقليمية التي سيعقدها الأونكتاد بشأن التجارة الالكترونية في الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وفي سياق الأعمال التحضيرية الموضوعية للأونكتاد العاشر، تؤكد استمرار التفاوت في فرص المشاركة في التجارة الالكترونية، وهي حالة تدعو للأسف وبخاصة لأن بإمكان التجارة الالكترونية أن تصبح محركا رئيسيا للتجارة والتنمية على نطاق عالمي في الأعوام القليلة المقبلة. واستنادا إلى العمل المضطلع به حتى الآن تحت رعاية لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، يقترح مجالان رئيسيان للأولوية في العمل المقبل ألا وهما: (١) توفير بيانات وتحليلات وتصورات خاصة بالتجارة الالكترونية والتنمية؛ (٢) بحث الاتجاهات الجارية والناشئة في الاقتصاد العالمي للمعلومات وتأثيرها المحتمل على مشاركة البلدان النامية في التجارة الالكترونية.

# المحتويات

| | الفقـــــرات |
|---|---|
| مقدمة..... | ١ – ٣ |
| **أولا – الاتجاهات الرئيسية المؤثـــرة فـــي التجـــارة الإلكترونية والنقاش حول التجارة الإلكترونية والتنمية** ..... | ٤ – ١١ |
| ألف – التفاوت في إمكانية المشاركة ..... | ٤ |
| باء – تسارع وانتشار نمو التجارة الإلكترونية ..... | ٥ – ٨ |
| جيم – إمكانيات التجارة الالكترونية كمحرك رئيسي للنمو والتجارة الدوليين... | ٩ – ١ |
| **ثانيا– التجارة الإلكترونية والتنمية: الأعمال التي أنجزتها اللجنة والمجالات الممكـــن العمل فيها مستقبلاً** ..... | ١٢ – ١٣ |
| **ثالثا – نطاق العمل** ..... | ١٤ – ١٨ |

**مقدمة**

١- تأييداً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في دورتها الثالثة المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (انظر TD/B/COM.3/20)، أعطت الأمانة الأولوية للأنشطة التالية في عملها المتعلق بالتجارة الالكترونية:

(أ) تتولى الأمانة، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى العاملة في ميدان التجارة الالكترونية، جمع المعلومات عن أبعاد التجارة الالكترونية المتصلة بالتنمية، قصد إتاحة هذه المعلومات عن طريق شبكة ويب العالمية. وتجري هذه الجهود بصورة خاصة في سياق مجموعة غير رسمية من المؤسسات المشاركة في التجارة الالكترونية، والتي تقع مقارها في جنيف ويجري حاليا إقامة موقع مشترك لها على شبكة ويب. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الجهد المشترك إلى إثراء موقع الأونكتاد على شبكة ويب فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية.

(ب) وواصل الأونكتاد عمله التحليلي والبحثي المتعلق بالروابط بين التجارة الالكترونية والتنمية، مع التركيز بصورة خاصة على التدابير والسياسات التي يتوقع أن تعزز قدرة هذه البلدان على المشاركة على وجه أكمل في التجارة الالكترونية العالمية. ويجري تطوير جانب كبير من هذا العمل في سياق الاعداد لحلقات العمل الاقليمية المتعلقة بالتجارة الالكترونية والتي طلبت اللجنة أيضا من أمانة الأونكتاد تنظيمها[١]. وتم الاتصال بمنظمات مختصة أخرى[٢] بغية إعداد دراسات مشتركة في المجالات التي تهم بصورة خاصة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع إيلاء أهمية خاصة للروابط بين التجارة الالكترونية وتيسير التجارة. وسوف تُدرج هذه الدراسات، متى توافرت، في الأعمال التحضيرية الموضوعية للأونكتاد العاشر.

٢- وبالإضافة إلى سلسلة ورقات المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد لمختلف دورات اللجنة، ولاجتماعات الخبراء التي عقدتها اللجنة منذ عام ١٩٩٦[٣]، يجري الآن إعداد عدد من الدراسات والاسهامات إما كجزء من العمل الذي طلبته اللجنة (مثل حلقات العمل الاقليمية) أو كجزء من مختلف العمليات التحضيرية الممهدة للأونكتاد العاشر. ومن المتوقع أن يتركز هذا العمل بصورة تدريجية في اتجاه مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالسياسات والرامية إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الالكترونية العالمية[٤].

٣- ومن السابق لأوانه التنبؤ بكيفية تأثير اتساع التجارة الالكترونية ونموها على إدماج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، يمكن '١' تعيين الاتجاهات الحديثة المتصلة بهذه القضية، '٢' وتحديد بعض القضايا الرئيسية التي تتطلب اهتماما دوليا عاجلا، و'٣' تحديد مجالات الأولوية الممكنة للعمل المقبل الخاص بالعلاقة بين التجارة الالكترونية والعولمة والتنمية.

# أولا - الاتجاهات الرئيسية المؤثرة في التجارة الالكترونية والنقاش حول التجارة الالكترونية والتنمية

## ألف - التفاوت في إمكانية المشاركة

٤- ما زالت البيانات الأساسية الواردة في تقرير "قضايا السياسة العامة المتصلة بإمكانية المشاركة في التجارة الالكترونية" (TD/B/COM.3/16) بشأن أوجه التفاوت في إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الأساسية للاتصالات والحواسيب المضيفة لشبكة انترنت سارية. فالواقع أن شبكة انترنت قد تطورت على مدى الأعوام الخمسة الماضية من شبكة تضم نحو ثلاثة ملايين مستخدم (غالبيتهم في الولايات المتحدة) إلى وسيلة إعلام جماهيري تجارية تضم أكثر من ١٠٠ مليون مستخدم في جميع أنحاء العالم وأن تبادل البيانات عبر شبكة انترنت يتضاعف وفقا للتقديرات كل ١٠٠ يوم. ولكن من جهة أخرى، يجدر التشديد على أن معظم المناطق الريفية في البلدان النامية ما زالت غير موصلة بالشبكة إلى حد بعيد وأنه حتى في البلدان المصنفة على أنها "ممكَّنة من التجارة الالكترونية"، ما زالت تكلفة الاتصال بشبكة انترنت أعلى كثيرا من موارد معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[٥].

## باء - تسارع وانتشار نمو التجارة الالكترونية

٥- من المعروف جيدا أن تقديرات التجارة الالكترونية وما يرتبط بها من إسقاطات لنموها، تتفاوت بشكل كبير تبعا للمصدر والمنهجية المستخدمة. بيد أن الحالة الاحصائية تشهد تحسنا ويمكن على الأقل إعطاء نطاق موثوق به لقيمة الأعمال التجارية وتوزيعها الجغرافي. وتبدأ معظم المصادر بأرقام للتجارة الالكترونية يرجع تاريخها إلى حوالي عام ١٩٩٥.

٦- ولتحديد أساس، بحثت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عملها التحضيري لمؤتمر أوتاوا بشأن التجارة الالكترونية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إثني عشر مصدرا مختلفاً واستخلصت متوسطا لتلك التقديرات للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وأشارت الأرقام إلى أن القيمة الاجمالية لكل التجارة الالكترونية (الوطنية والدولية) قد ناهزت ٧٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الممارسة نفسها، فحصت المنظمة بدقة الاسقاطات التي وضعتها مجموعات التنبؤ هذه للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وكان التقدير المتوسط يتجاوز ١٥٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، كانت الزيادة المتوقعة باستخدام التقديرات المتوسطة تناهز ٢٥٠ ضعفا.

٧- وفي آذار/مارس ١٩٩٩، استعرض الاتحاد الدولي للاتصالات تقديرات إيرادات التجارة الالكترونية. وتظهر الأرقام إسقاطات للمعاملات بين المشاريع التجارية في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ تتراوح ما بين ١٠٠ مليار دولار و٤٠٠ مليار دولار. أما إيرادات المعاملات بين المشاريع التجارية والمستهلكين فهي أقل إلى حد بعيد، مع تفاوت الإسقاطات إلى حد كبير أيضا ما بين ٢٥ مليار دولار و٩٠ مليار دولار في ٢٠٠١/٢٠٠٢. وتتعلق هذه الأرقام

بالقيم المتوقعة للمعاملات الفعلية، أي المبيعات المعتمدة على شبكة إنترنت، وتعطي إسقاطاً أدنى يناهز ١٢٥ مليار دولار في العامين القادمين وإسقاطا أعلى يناهز ٥٠٠ مليار دولار. ونظرا لأن من المهام الرئيسية التي تؤديها التجارة الالكترونية، وفقا لطريقة الاستخدام التي يتبعها حاليا عدد كبير من الوكلاء الاقتصاديين، تيسير البحث عن المعلومات، فإن إجراء تقدير أوسع لتأثير التجارة الالكترونية سيشمل القيمة المقدرة للمعاملات التي تبدأ عبر الشبكة مباشرة وإن كانت تتم بوسائل تقليدية. ويشير الحد الأعلى للاسقاطات للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى احتمال بلوغ الرقم قرابة ١,٢٣ تريليون دولار، مما يعني أن نسبة ٤٠ في المائة تقريبا ستكون معاملات تتم بالكامل عبر الشبكة، ونسبة تناهز ٦٠ في المائة ستمثِّل الصفقات التي ساعدت عليها شبكة إنترنت لكنها لم تتم عبر الشبكة.

٨- وتشير البيانات المتعلقة بإيرادات المواقع على شبكة ويب في عام ١٩٩٨ إلى هيمنة سوق الولايات المتحدة بشكل كبير: إذ إن نسبة ٩٣ في المائة من جميع الأعمال التجارية متصلة بمواقع على شبكة ويب متمركزة هناك، بينما تقع نسبة ٦٢ في المائة تقريبا من المواقع على شبكة ويب في الولايات المتحدة[٦]. ويزيد متوسط ايراد كل موقع على شبكة ويب في الولايات المتحدة حاليا بنسبة تناهز ٥٠ في المائة على المتوسط العالمي. ومن ثم لا تشارك مناطق أخرى من العالم سوى بنصيب أدنى في إيرادات التجارة الالكترونية. والواقع أنه وفقا لتقديرات عام ١٩٩٨، يكاد نصيب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا يتجاوز نسبة ٢ في المائة من الإيرادات العالمية للتجارة الالكترونية.

## جيم - إمكانيات التجارة الالكترونية كمحرك رئيسي للنمو والتجارة الدوليين

٩- يشهد المركز القطاعي للتجارة الالكترونية، أو بالأحرى مركز أنشطتها، اتساعا بمعدل سريع، غير أن بعض الأنماط القوية ما زالت واضحة:

(أ) ظل ***القطاع المالي*** لفترة طويلة مستخدما رئيسيا لتبادل البيانات الالكترونية، مع قيام الشبكات الداخلية والخارجية بتأمين الاتصالات الالكترونية بين المتعاملين. بيد أن ظهور التجارة الالكترونية قد دفع الأسر المعيشية إلى الاستفادة من الخدمات المصرفية الالكترونية والتجارة في الأوراق المالية عبر الشبكة.

(ب) وفي مجال ***السفر والسياحة*** يحل النشاط التجاري عبر الشبكة محل الصفقات المباشرة بين الأشخاص بمعدل سريع. ويبدو أن ذلك يرجع إلى عاملين رئيسيين. فالبحث عن معلومات يمثل جزءا كبيرا من "الجهد الاستهلاكي" في هذه الميادين، وتوافر شبكة إنترنت يخفض بدرجة كبيرة وقت وتكاليف البحث. وتسعير السفر، على وجه الخصوص، يتلاءم أيضا مع المزادات عبر الشبكة التي يتوقع أن تحقق للمشترين وفورات ضخمة مقارنة بالتعاقد الفردي الذي كانت له الغلبة تقليديا. وفي الولايات المتحدة، أحدث نهج إنترنت تغييرا مذهلا في تشكيل السوق في هذا الميدان.

(ج) ويشهد تسويق وسائل الترفيه بجميع جوانبه تحولا بتأثير شبكة انترنت. والواقع أنه فرع يؤدي فيه التشفير الرقمي الفعلي للمنتجات إلى إتاحة هذه المنتجات للمستهلك مباشرة، في توليفات لم يسبق استكشافها. وعادة ما تنطوي هذه التغييرات على انخفاض حاد في التكلفة، لكنها أدت أيضا إلى منازعات خطيرة متعلقة بسرقة الملكية الفكرية[٧].

(د) وتشمل القطاعات الخدمية الأخرى التي يؤثر فيها توسيع التجارة الالكترونية المعتمدة على انترنت تأثيرا جوهريا التأمين والسمسرة والإعلان. وفضلا عن ذلك تحدث التجارة الالكترونية تحولا جذريا في توزيع عدد متزايد من السلع المصنعة (مثل الكتب أو الحواسيب أو السيارات).

١٠- وتجدر الإشارة إلى أن جانبا من زيادة التجارة الالكترونية، في هذه القطاعات جميعها، يرجع إلى سيطرتها على أنشطة كانت تتم عن طريق الشبكات الخارجية. ويسري هذا بصورة خاصة على العلاقات التجارية بين الشركات الرئيسية والموردين. وكجزء من نشاط تخفيض التكاليف في الصناعات الكبيرة وضمان التعامل مع أفضل الموردين المتاحين للمستلزمات والخدمات، يجري حاليا استخدام نهج لانترنت للربط بين جميع الشركاء. ويقوم المشترون بتحديد المعايير التي يجب على الموردين الوفاء بها. وتحتل تجارة السيارات مركزا قياديا في هذا الميدان، وإن كانت المنسوجات والملابس، وعمليات البيع بالتجزئة، وغيرها من الأنشطة التي يشكل فيها التعاقد من الباطن جانبا حاسم الأهمية في العمليات؛ مستهدفة كذلك. ومن المتوقع أن تتجلى هذه التحولات جميعها في شكل تغييرات ضخمة في المزايا النسبية الدولية، حيث يتزايد اعتماد التجارة في منتجات محددة (ولا سيما الخدمات) على "أساليب أداء" جديدة، وفقا لمصطلحات منظمة التجارة العالمية.

١١- بيد أن الأهم من التأثير الواضح والذي يتوقع أن تحدثه التجارة الالكترونية على التجارة في خدمات محددة هو التحولات التي ستخلقها التجارة الالكترونية بتشجيع نماذج جديدة للتنظيم الصناعي (هياكل الشركات) ونماذج جديدة للنشاط التجاري (آليات تحقيق الأرباح والقدرة التنافسية). وبطريقة غير مباشرة، ستعزز هذه التحولات تغييرات هامة في البيئتين القانونية والتنظيمية اللازمتين للتجارة الالكترونية العالمية، وستؤثر في نهاية المطاف على الوظائف والمؤهلات والتوظيف بصورة عامة، كما ستؤثر على علاقات القوى بين المنتجين والمستهلكين والشركاء التجاريين. وبما أن "الصفقة الجديدة" الناتجة من ذلك ستعطي مزيدا من الأهمية للمزايا النسبية المعتمدة على المعلومات والمعرفة والتعليم والثقافة، فقد تساعد البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي الناشئ. بيد أن تحقيق ذلك سيتطلب عملا في عدد من المجالات الاستراتيجية.

## ثانياً - التجارة الإلكترونية والتنمية: الأعمال التي أنجزتها اللجنة والمجالات الممكن العمل فيها مستقبلاً

١٢- ركزت اللجنة حتى الآن أعمالها، عند معالجة قضايا التجارة الإلكترونية، على ثلاثة مجالات رئيسية هي: '١' بناء القدرات (خاصة من خلال أعمال اجتماعات خبرائها التي تناولت مسألة إمكانية الوصول إلى الاتصالات

السلكية واللاسلكية وتنمية الموارد البشرية والجوانب القانونية للتجارة الالكترونية)؛ '٢' تحديد العقبات التي تعوق مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية؛ '٣' تبادل المعلومات والخبرات في مجال التجارة الإلكترونية.

١٣- وينبغي بالتأكيد مواصلة هذا العمل ومضاعفته[٨] لكن ازدياد مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الإلكترونية سيتطلب عملاً إضافياً في عدد من المجالات بما فيها ما يلي:

(أ) ***السيناريوهات والدعم الإحصائي***: ينبغي للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تقيم الأثر المحتمل للتجارة الإلكترونية على هيكلها التجاري الحالي والمقبل. كيف ستتضاءل أو تتعزز مزاياها النسبية الحالية (في بعض قطاعات الخدمات كالسياحة أو النقل مثلاً)؟ في أية أنشطة يمكن لها أن تنظر في بناء مزايا استراتيجية جديدة؟ إلى أي مدى ستتأثر هذه السيناريوهات بعوامل مثل المفاوضات التجارية الدولية والبيئة التنظيمية المحلية والاستراتيجيات العالمية للشركات؟ وستكتسي السيناريوهات الضريبية أهمية خاصة في هذا السياق: كيف ستتأثر هذه البلدان ببيئة تبادل "معفى من الرسوم الجمركية" بواسطة شبكة "إنترنت"؟ هل ستعوض آثار إيجاد فرص التبادل وبدائل تجارية عن الخسائر على مستوى إيرادات الحكومة، وإذا صدق ذلك، بأية سرعة سيتم هذا التعويض وما هي الآثار المحلية التي سيخلفها؟ هل يمكن تعزيز المعارف الإحصائية بشأن الاستخدام الفعلي لتكنولوجيات المعلومات وإمكانية الحصول عليها لتحسين وصف خصائص أقل الاقتصادات نمواً؟ كيف تنظر مختلف عناصر المجتمع المدني في هذه البلدان إلى التكنولوجيات والخبرة الفنية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية وتُقيِّمها؟

(ب) ***التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وأثرها على التجارة الإلكترونية***: إن ظهور المعلومات بوصفها عاملاً أساسياً للإنتاج والقدرة التنافسية سبب عدداً من التغيرات الهامة في طرق توليد القيمة وتوزيعها. وفي الوقت ذاته، صممت ووضعت استراتيجيات عالمية حول الأنشطة التي تستخدم المعلومات بصورة مكثفة وظهرت علاقات قوة جديدة في هذه العملية. وعلى سبيل المثال، سيكون من الأهمية بمكان تقييم مدى تأثير موجة الإدماج والشراء الأخيرة (والمراكز المهيمنة الممكنة) في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية والأنشطة والمعدات ذات الصلة بشبكة إنترنت (بما في ذلك قنوات الاتصال بين الشبكات) في أسعار الخدمات في "إنترنت" وفرص الوصول إليها ونوعيتها، خاصة في ميدان التجارة الإلكترونية. وسيكون من المفيد أيضاً استكشاف مدى ما ستصيبه مؤسسات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من نجاح في بيئة تهيمن عليها النماذج التجارية الجديدة التي ظهرت من خلال "إنترنت"[٩] وهناك تطورات أخرى تتعلق بشبكة "إنترنت" مثل الهيكل الجديد الذي يجري وضعه لأسماء المجالات وظهور أنواع جديدة من الوسطاء (يطلق عليهم في معظم الأحيان اسم "الوسطاء الإعلاميون" (infomediaries) والبوابات وهيئات وإجراءات التصديق، تؤثر تأثيراً كبيراً أيضاً في هياكل القوة التي ستساعد على تحديد شكل التجارة الإلكترونية في المستقبل. وهذه التطورات تستحق بالتأكيد مزيداً من البحث من وجهة نظر إنمائية.

## ثالثاً - نطاق العمل

١٤- هناك دائماً رغبة قوية في التضحية بالأهداف الطويلة الأجل من أجل القضايا القصيرة الأجل الجذابة في المجالات السريعة التغير مثل التجارة الإلكترونية. وقد قيل الكثير، مثلاً، عن التجارة الالكترونية بين التاجر والمستهلك (وهو قطاع في التجارة الإلكترونية انطلق حقاً في أواخر التسعينات) بينما قيل القليل جداً عن التجارة الإلكترونية فيما بين المؤسسات التجارية (التي ستمثل عما قريب جزءاً لا يستهان به من التجارة الدولية والتي قد تجد فيها البلدان النامية محركاً لاندماجها في الاقتصاد العالمي). ويمكن مشاهدة قصر نظر مماثل، إلى حد ما، في المناقشات الجارية فيما يخص إمكانية إجراء مفاوضات تجارية بشأن التجارة الإلكترونية: فآثار التجارة الإلكترونية ستكون، بالنسبة لجميع البلدان، وعلى الأخص البلدان النامية منها، أكبر وأعمق مما هو متوقع ولن تنحصر في مجال التجارة.

١٥- وفي الوقت ذاته سيكون من اللازم أن تعكس التحاليل والسياسات والإجراءات في مجال التجارة الإلكترونية الطابع المتعدد الجوانب حقا لهذه التجارةً. وينبغي النظر في جوانبها التقنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية في آن واحد وبصورة شاملة إذا أريد لهذه التحاليل والسياسات والإجراءات أن تكون وثيقة الصلة بها وفعالة. ومن وجهة النظر العملية سيتطلب ذلك تعاوناً بين المؤسسات على الصعيد الدولي وتعاوناً بين القطاعات على الصعيد الوطني (بما في ذلك التعاون عن طريق تشكيل أفرقة عمل وطنية معنية بالتجارة الإلكترونية). وسيتعين إدماج هذين الجانبين معاً في أعمال الأونكتاد المتصلة بالتجارة الإلكترونية: وينبغي أن تعزز درجة التعاون العالية بين المؤسسات التي ميزت عمله منذ تأسيسه[١٠] ويوسع نطاقها لتشمل كيانات غير حكومية بما في ذلك منظمات من القطاع الخاص[١١].

١٦- وينبغي للأونكتاد، عند منح هذا التعاون الأولوية، أن يسعى إلى تنمية مزاياه النسبية في مجال التجارة الإلكترونية. وتركيز الأونكتاد على التنمية يمثل إحدى الخصائص التي سيضفيها على قضايا التجارة الإلكترونية. أما الخاصية الأخرى فتتمثل في قدرته الفريدة على معالجة كل من الجوانب المادية والجوانب السَّوقية للتجارة الإلكترونية أي تغطية، ليس فقط جوانبها المتعلقة بتدفق المعلومات (مثل الجوانب المتصلة بالتسويق أو الإعلان أو المعلومات المتعلقة بالائتمان أو المدفوعات في شكل إلكتروني) بل وكذلك عناصرها السَّوقية والمادية (بما في ذلك النقل والجمارك وأدوات تيسير التجارة).

١٧- وبصورة أعم، تستحق المجالات التالية اهتماماً:

(أ) ***إمكانية الوصول:*** على الرغم من توسع شبكة "إنترنت" السريع ما زالت هذه الشبكة في معظم الأحيان باهظة التكلفة بالنسبة لصغار المستخدمين في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والمناطق الريفية. ويمكن أن يكون توفير إحصاءات وبيانات عالمية حديثة في هذا الميدان (بما في ذلك بيانات عن الشروط الاقتصادية للوصول) أحدى نتائج التوثيق الممكن للتعاون بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

(ب) ***الموارد البشرية***: يدور بناء القدرات في الأنشطة التي تستخدم المعلومات استخداماً مكثفاً، في معظم الأحيان حول تنمية الموارد البشرية. وما زالت توعية الحكومات وقطاع الأعمال بأهمية التجارة الإلكترونية ونشر المهارات التقنية والإدارية ذات الصلة يشكلان أولويتين. ويمكن وضع برامج تدريبية (بما في ذلك برامج لتدريب المدربين محلياً) لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من توسع التجارة الإلكترونية.

(ج) ***المضمون***: إن القدرة على الوصول إلى الشبكات وعلى استخدامها للحصول على المعلومات ونشرها شرط ضروري لكنه غير كافٍ للمشاركة في التجارة الإلكترونية عالميا. والقدرة (خاصة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) على الاستفادة من التجارة الإلكترونية ستستتبع ازدياد إنتاج "عناصر محلية للشبكات العالمية" بما في ذلك انتاجها من خلال التنوع اللغوي والثقافي. ويمكن تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الإلكترونية ليس فقط كمستهلك بل وكذلك كمنتج عن طريق نشر الأدوات والمعارف الفنية المناسبة وتشجيع تبادل الخبرات إقليمياً وأقاليمياً.

(د) ***الأطر القانونية والتنظيمية***: لن تزدهر المعاملة التجارية الإلكترونية في غياب آليات بناء الثقة. وينبغي النظر في بعض المسائل، مثل التصديق والتوثيق وحماية الملكية الفكرية والترميز، من وجهة نظر عالمية حقاً، أي بإشراك البلدان النامية في المناقشات والمفاوضات ذات الصلة. وينبغي النظر في إنشاء إطار قانوني موثوق على كل من الصعيد الوطني والصعيد الدولي.

(هـ) ***الأبعاد المالية والضريبية***: ستتأثر آليات ضمان الدفع وكذلك تقنيات تمويل التجارة تأثراً جذرياً بتوسع التجارة الإلكترونية. وسيتعين أيضاً النظر في المدفوعات الإلكترونية من زاوية تأثيرها الممكن في خلق النقود. وما زال أثر مختلف السيناريوهات الضريبية للتجارة الإلكترونية على البلدان النامية (مثلاً التجارة بواسطة "إنترنت" المعفاة من الرسوم الجمركية) غير واضح وينبغي زيادة استكشافه.

(و) ***قضايا الأمن والسلطة والإدارة***: ينبغي زيادة تحديد دور كل من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في تعريف بعض أسس التجارة الإلكترونية (أسماء المجالات الرفيعة المستوى في "إنترنت"، العلامات التجارية، مراقبة المحتوى وغير ذلك). وبما أنه يجري الاستغناء عن الوسطاء في سلاسل التعامل التقليدية فقد أصبح الكثير منهم أقل جدوى، لكن فئات جديدة منهم (الوسطاء الإعلاميون) أخذت تظهر، وهناك نزعة إلى تركيز قدر غير متكافئ من السلطة في أيديهم تمكنهم من تحديد شكل الشبكات واستخدامها. ويصدق ذلك بوجه خاص على حالة البوابات.

١٨- وسيتم تناول الكثير من المواضيع الملخصة أعلاه بمزيد من التفصيل في ورقة المعلومات الأساسية التي سيتم إصدارها لسلسلة حلقات العمل الإقليمية التي سينظمها الأونكتاد بناء على طلب اللجنة في دورتها الثالثة.

## الحواشي

(١) ستبدأ هذه السلسلة من حلقات العمل والموائد المستديرة بحلقة عمل سابقة للأونكتاد العاشر بشأن تبادل الخبرات فيما بين المشاريع المشاركة في التجارة الالكترونية، وهي الحلقة التي ستعقد في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. والتي من المقرر أن تعقبها ثلاثة اجتماعات إقليمية في أمريكا اللاتينية في تموز/يوليه ١٩٩٩، وأفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وآسيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وستصدر أمانة الأونكتاد ورقة معلومات أساسية عن التجارة الالكترونية والتنمية لاستخدامها كأساس للمناقشات في هذه الاجتماعات الاقليمية.

(٢) يشمل ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات.

(٣) انظر على وجه الخصوص الوثائق التالية المتصلة بالتجارة الالكترونية "الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة: بعض الآثار الرئيسية للبنية التحتية العالمية للمعلومات على التجارة والتنمية". (TD/B/COM.3/EM.3/2)، و"قضايا السياسة العامة المتصلة بإمكانية المشاركة في التجارة الالكترونية" (TD/B/COM.3/16)، و"آثار المقترحات الأخيرة الرامية إلى إقامة إطار عالمي للتجارة الالكتروني على التجارة والتنمية" (TD/B/COM.3/17)، و"التدريب في مجال التجارة الالكترونية: الاحتياجات والامكانيات" (TD/B/COM.3/EM.6/2)، و"التجارة الالكترونية: اعتبارات قانونية" (UNCTAD/SDTE/BFB/1). ويمكن الاطلاع على وثائق الأونكتاد في موقعنا على شبكة ويب على العنوان التالي: http://www.unctad.org.

(٤) نظرا لأن هذه المجموعة من الاقتراحات والتوصيات ستكون المتمم الانمائي للاقتراحات الأربعة الأولية التي قدمتها البلدان المتقدمة بشأن إقامة إطار عالمي للتجارة الالكترونية (قدمها على التوالي الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، فكثيرا ما توصف بأنها "العنصر الخامس" للاقتراحات المتعلقة بالتجارة الالكترونية العالمية. ونظرا لاحتمال معالجة قضايا التجارة الالكترونية في الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يتوقع أن تكثف المؤسسات المختصة (بما في ذلك الأونكتاد) عملها المتعلق بهذه القضايا في الشهور المقبلة.

(٥) في عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، تراوح متوسط التكلفة السنوية للربط بشبكة انترنت لمدة ٢٠ ساعة/شهريا (للاستخدام خارج أوقات الذروة وباستبعاد رسوم تأجير الخط) ما بين ٩ دولارات في ماليزيا و٧٩ دولارا في لكسمبرغ. بيد أن النظر إلى التكاليف كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، يعطي رقما لافتا للنظر إلى حد بعيد: ففي بلدان مثل فرنسا أو ألمانيا، كاد سعر هذا الربط يعادل دخل أسبوع واحد، بينما ناهز دخل ١٢ أسبوعا في فنزويلا و١٦ أسبوعا في الفلبين.

## **الحواشي** (تابع)

(٦) يزيد من حدة هذه الظاهرة اعتبار أسماء النطاقات من أعلى مستوى (بما في ذلك عناوين com على الشبكة) "أسماء خاصة بالولايات المتحدة" حتى إذا كانت لشركات أو أفراد في بلدان أخرى.

(٧) انظر على سبيل المثال، النقاش الجاري حول نقل المنتجات الموسيقية "المعتمد على طريقة MP3".

(٨) ويصدق ذلك بوجه خاص في سياق الأنشطة التحضيرية للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ والأنشطة التحضيرية للأونكتاد العاشر.

(٩) ينبغي التحدث بالأحرى عن "نماذج تجارية" (إذ أن حالة شركة "أمازون كوم" تختلف اختلافاً كبيراً عن حالة شركة "ديل كمبيوترز" أو "ياهو كوم" مثلاً). بيد أن لهذه النماذج عدداً من الخصائص المشتركة (بما في ذلك تركيز قوي على تخفيض تكاليف الصفقات وإمكانية رؤية الزبون ووضع العلامات التجارية وطرق الإنتاج "في الوقت المحدد") التي قد تكون أكثر شيوعاً في البلدان المتقدمة منها في العالم النامي.

(١٠) تم مؤخراً تبادل مشروع مذكرتي تفاهم بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبين الأونكتاد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومع استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع هذه المنظمات يحتمل أن تحتل التجارة الإلكترونية مكانة بارزة في الحالتين معاً.

(١١) مثلاً، مكن اجتماع "شركاء من أجل التنمية" الذي عقد في ليون من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (خاصة في جانبه المتعلق بشراكة الأمم المتحدة في التجارة الإلكترونية العالمية) من تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومنظمات من قبيل الغرفة التجارية الدولية واللجنة المعنية بالهياكل الأساسية العالمية للمعلومات.

– – – – –